S

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

S/PV.3287
5 October 1993

ARABIC

مجلس الأمن

محضر حرفي مؤقت للجلسة السابعة والثمانين بعد الثلاثة آلاف والمائتين

المعقودة بالمقر، في نيويورك،
يوم الثلاثاء، ٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس:	السيد ساردنبرغ	(البرازيل)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد فورنتسوف
	اسبانيا	السيد يانييز بارنويفو
	باكستان	السيد ماركر
	جيبوتي	السيد علهاي
	الرأس الأخضر	السيد بربوسا
	الصين	السيد لي جاوشنغ
	فرنسا	السيد مريميه
	فنزويلا	السيد بيفيرو
	المغرب	السيد السنوسي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السير ديفيد هناي
	نيوزيلندا	السيد كيتنغ
	هنغاريا	السيد إردوس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ووكر
	اليابان	السيد هاتانو

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن.

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات. وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى: Chief, Official Records Editing Section, Office of Conference Services, room DC2-794, 2 United Nations Plaza مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في كمبوديا

تقرير لاحق مقدم من الأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٧٤٥ (١٩٩٢) (S/26529)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أعلم المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي استراليا وتايلند وكمبوديا، يطلبون فيها دعوتهم للمشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين للمشاركة في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت، وذلك وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

نظرا لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

اصطحب صاحب السمو الملكي سديك كروم لونغ نوردوم راناريد، رئيس الوزراء الأول لحكومة كمبوديا، والسيد هون سن، رئيس الوزراء الثاني لحكومة كمبوديا، الى قاعة المجلس وشغلا مقعدين على طاولة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): باسم مجلس الأمن، أود أن أعرب عن الترحيب الحار لرئيس الوزراء الأول لحكومة كمبوديا، صاحب السمو الملكي سديك كروم لونغ نوردوم راناريد، ولرئيس الوزراء الثاني لحكومة كمبوديا، سعادة السيد هون سن.

بناء على دعوة الرئيس شغل السيد بتلر (استراليا) والسيد سونسيري (تايلند) المقعدين المخصصين لهما بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

يجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة. معروض على أعضاء المجلس تقرير لاحق للأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٧٤٥ (١٩٩٢)؛ وهذا التقرير وارد في الوثيقة S/26529.

معروض على أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/26517، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، وموجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين للاتحاد الروسي والصين وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، يحيلون فيها نص البيان الصادر في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، عن وزراء خارجية الأعضاء الدائمين الخمسة في مجلس الأمن عقب الاجتماع الذي عقدوه مع الأمين العام.

الإسم الأول المسجل على قائمة المتكلمين هو اسم رئيس الوزراء الأول لحكومة كمبوديا، صاحب السمو الملكي سديك كروم لونغ نوردوم راناريد. أدعوه الى الإدلاء ببيانه.

الأمير نوردوم راناريد (كمبوديا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): من دواعي سروري العظيم أن أدعى الى التكلم في هذه الجلسة بصفتي رئيس الوزراء الأول للحكومة الملكية لكمبوديا، مع سعادة السيد هون سن، رئيس الوزراء الثاني للحكومة الملكية لكمبوديا.

ودعوني أبدأ بأن أعبر، باسم الشعب الكمبودي، والحكومة الملكية لكمبوديا، عن أعمق امتناننا الأبدي لكل ما قام به المجتمع الدولي، عن طريق وكالة سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا، من أجل الشعب الكمبودي للإنهاء الناجح، بل واسمحوا لي أن أقول النجاح التاريخي، لـ ٢٣ عاما من الحرب والمعاناة والاضطرابات بين الفصائل.

ونود أن نغتنم هذه الفرصة الفريدة للتعبير عن شكرنا القلبي لجميع أعضاء الأمم المتحدة، ولكننا نخص بالذكر أولئك الذين أرسلوا بسخاء كبير إما كتائب عسكرية أو أفرادا مدنيين للخدمة في السلطة الانتقالية، وهي عملية قادها بحكمة وبكفاءة الممثل الخاص للأمم المتحدة السيد ياسوشي أكاشي، الذي يجدر بنا أن نشيد به هنا رسميا.

ومن ثم نود أن نعرب عن شكرنا للبلدان التي تكرمت بارسال أفراد من مواطنيها لانقاذ كمبوديا، ومن أجل إعادة السلم والكرامة في ظل الاستقلال، ومساعدتنا على استرجاع سلامتنا الاقليمية وسيادتنا.

ولا أود أن يفوتني في هذه المناسبة أن أغتنم الفرصة لأشيد مرة أخرى بكل الذين فقدوا حياتهم والذين ضحوا بأرواحهم من أجل قضية السلم والديمقراطية.

كنت قد أشرت قبل قليل الى نجاح الأمم المتحدة. واسمحوا لي أن استرعي الانتباه الى ما أعتقد أنها العناصر الأساسية الثلاثة لهذا النجاح، في الوقت الذي لا تزال فيه الأمم المتحدة - بما تبذله من جهود حميدة - تواجه صعوبات في أماكن أخرى.

العنصر الأول هو التزام المجتمع الدولي. ويقول الناس عادة إن هذه العملية كانت الأكثر تكلفة. هذا حقيقي، ولكن هذه العملية الأكثر تكلفة لم تكن سوى تعبير عن تعاطف المجتمع الدولي مع شعب كمبوديا. هذا الشعب يشيد اليوم بالمجتمع الدولي. ولا حاجة لي الى أن أضيف أي شيء آخر فيما يتعلق بهذا العنصر الأول الأساسي. فالكتائب - المكونة من ٢٠ ٠٠٠ فرد - والمعدات، بل والأكثر من ذلك - ارادة المجتمع الدولي واصراره على أن ينقذ كمبوديا - هي الأمور المهمة. ولا ينبغي أن ننسى أيضا أن الأمم المتحدة قد اختارت أفضل الأفضل ممن لديها.

العنصر الثاني للنجاح الذي يبدو لي أكثر أهمية أيضا هو ارادة أبناء كمبوديا على التعاون مع الأمم المتحدة. أعتقد أن هذا عامل أساسي يستحق أن نفكر فيه مليا. لقد اتخذ هذا التعاون - بل ما يمكنني حتى أن أسميه المشاركة - صورا عديدة. لقد تكلم الناس عن الاشتراك الضخم القياسي: ٩٠ في المائة. أعتقد أنه كان اشتراكا فريدا وأثبت الشعب الكمبودي بهذه النسبة العالية أنه يدرك تماما أهمية الانتخابات التي نظمتها الأمم المتحدة وأشرفت عليها. واستطاع الكمبوديون تجاوز جميع العقبات وتحمل كل المخاطر. وما من أحد هنا يخالفني في هذه النقطة بالذات. لقد كانت هناك في البداية، على سبيل المثال، تهديدات بالقتل من قبل مجموعة تسمى الخمير الحمر. إن الاشتراك المكثف كان تقديرا منصفا لهذه الانتخابات. واشتراك وتعاون من جانب شعب بأكمله، إنه لعنصر ضروري.

وكان هناك تعاون ومشاركة أيضا من جانب رئيس دولتنا، الأمير نورودوم سيهانوك، الذي لولاه لما أمكن تحقيق هذا النجاح. لقد قدم رئيس الدولة، الأمير نورودوم سيهانوك، دوما كل ما يمكن من دعم للسيد ياسوشي أكاشي، قائد سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا. كما أنه نجح في التغلب على كل العقبات

داخل المجلس الوطني الأعلى لكمبوديا. هذا هو العامل الثاني عامل المشاركة: مشاركة الشعب ومشاركة رئيس الدولة وأيضا مشاركة الأحزاب السياسية الكمبودية.

إن الأحزاب السياسية الكمبودية ممثلة هنا بحزب الشعب الكمبودي، والجبهة المتحدة الوطنية من أجل كمبوديا مستقلة وحيادية وسلمية وتعاونية، والحزب الليبرالي. وقد تقولون "ولكن هناك أيضا الخمير الحمر". ولكن الخمير الحمر شاركوا بأسلوبهم، لا بالاسلوب الأمثل دوما. والسيد أكاشي يعرف شيئا عن ذلك، وممثلو الدول الخمس أيضا يعرفون ذلك.

وكان السيد كيو سامفان غالبا أكثر تفننا من راناريد في المجلس الوطني الأعلى. حسنا!

ولكن مشاركة الأحزاب السياسية كانت ضرورية. هذا هو العامل الثاني الهام الذي قد لا يكون متوفرا لبعض عمليات الأمم المتحدة.

وأخيرا، العنصر الثالث للنجاح، هو ارادة الأطراف الكمبودية في السعي الى المصالحة. هذا هو العامل الثالث الهام. ولكن العنصر الثالث، ودون الانتقاص من أهمية عملية الأمم المتحدة، هام للغاية أيضا. فعلى سبيل المثال، بعد الانتخابات التي رحب بها المجتمع الدولي ثم صادق عليها مجلس الأمن في ١٥ حزيران/يونيه، على ما أعتقد، ظلت هناك بالفعل بعض المشاكل، بل ومشاكل خطيرة، بين الأطراف الكمبودية ذاتها، ولكن، مرة أخرى، بفضل رئيس الدولة واصرار الطرفين الرئيسيين على التصالح - ولما لا نقول ذلك؟ - تم انقاذ كمبوديا. هذا هو العنصر الأخير الذي جعل عملية الأمم المتحدة، التي نصت عليها اتفاقات باريس المبرمة في ٢٣ تشرين الأول/اكتوبر، تلقى الترحيب بوصفها أنجح عملية تضطلع بها الأمم المتحدة في بلد عانى من صراع طويل - بل أكثر من ذلك، كنت سأقول - عانى من الابادة الجماعية. هكذا كان الحال.

ولا يفوتني أن اغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتناننا العميق لمجلس الأمن الذي كان يعرف دوما كيف يعتمد القرارات الحكيمة والمعتدلة. لقد واجه في مرات عديدة مشاكل خلقتها مختلف الأطراف، وكان حزب كمبوتشيا الديمقراطية من بينها في إحدى المرات، ولكن مجلس الأمن كان يعرف دوما كيف يتصرف بحزم وبحكمة. لقد كان الى حد كبير ما يمكن أن يصفه المرء بالقبضة الحديدية في قفاز مخملي.

انتهيت من عناصر النجاح الثلاثة. والنقطة الثانية التي أود ذكرها - وربما يتوقع المجلس مني التطرق لها - هي ماذا يحدث الآن وما الذي سيحدث في المستقبل؟

إن أعضاء المجلس يعلمون أنه تم بعد هذه الانتخابات تشكيل حكومة وطنية مؤقتة يقودها رئيسا وزراء مشاركان. هذه هي الصيغة الأصلية. وهي ليست الحل القويم من حيث الديمقراطية الليبرالية التقليدية. وبوصفي استاذا في القانون الدستوري فقد يتعين علي أن أشرح لطلابي هذا الهيكل الذي يعد غير عادي ولكنه يتماشى مع المبادئ - إن اراد المرء أن يتماشى مع المبادئ. ولعلنا نقول شيئا عن السلم والمصالحة الوطنية.

هذا هو الحل الذي اختاره مولاي، رئيس الدولة، وهذا هو الحل غير المعتاد الذي اعتمدته الأحزاب الكبرى. وربما يقول قائل إن الكمبوديين لا يتصرفون بنفس الطريقة التي يتصرف بها الناس الآخرون؛ بيد أنه ينبغي علي أن أقول إن الناس الآخرين ليس لديهم أمير كالأمير سيهانوك رئيسا للدولة.

لماذا انتاب المجتمع الدولي القلق في أعقاب الانتخابات وقبل الانتخابات أيضا، بل أكثر من ذلك؟ هل لأن الخمير الحمر لم يشتركوا في الانتخابات؟ قاطعها الخمير الحمر، ومارسوا التهديد، إلا أن الانتخابات جرت كما أعد لها، وبنجاح، وبمشاركة ضخمة ضربت رقما قياسيا شهدناه.

غير أنه في أعقاب الانتخابات لم تنته القصة. بل أنها كانت أبعد من أن تنتهي؛ هل سنحصل على أغلبية الثلثين المطلوبة لاعتماد الدستور الجديد؟ وماذا سيحدث لعملية نقل السلطات بعد اعتماد الدستور الجديد؟

أعرف أن المشاهير "الخمسة الكبار" - وهم مشهورون - اجتمعوا، واتفقوا، وفكروا بإعداد السناريوهات - أسوأ السناريوهات الممكنة، طبعا، من أجل نقل السلطات. لقد أطلق الخمير الحمر على الحكومة اسم "حكومة ذات رأسين" - وأود أن أبلغكم أن الخمير الحمر واصلوا في نفس الوقت اتهامنا بأننا "عملاء" قائلين بأنه كان لدينا عميل قديم والآن لدينا عميل جديد - إلا أنهم واصلوا إصرارهم على أن يكونوا مستشارين للحكومة، أي أنهم استمروا في إصرارهم على أن يكونوا مستشارين للعملاء، وهذا لا معنى له، خصوصا بالمعنى الديكارتي، بالرغم من أن السيد بول بوت خريج جامعة السوربون.

إنني لا ألتمس عذرا إذا كان بياني مشتتا؛ والسبب أن السيد أكاشي لم يستطع إقناعي بالمثول أمام المجلس إلا في الساعة ١٢/١٠ بعد ظهر هذا اليوم، لذلك لم يكن لدي متسع من الوقت، ولا حتى ساعة، لإعداد البيان.

وهكذا، فإن حكومة الرأسين مكنت الجمعية التأسيسية من مباشرة أعمالها في ظروف طبيعية؛ واستطاعت أن تلتئم، وانتخبت ١٢ عضوا في الهيئة الدستورية، التي قامت بصياغة الدستور، وهو دستور ملكي، إلا أنه ديمقراطي للغاية في طابعه. وقد اعتمد ذلك الدستور دون أية مصاعب - ليس بالإجماع ولكنه نال ١١٣ صوتا مؤيدا، والإجماع قد يكون أفضل من الأغلبية المطلقة؛ أليس كذلك؛

بعد ذلك، جرى انتخاب الملك؛ وانتم تعرفون من هو الملك: لقد نشرت جريدة النيويورك تايمز أو الواشنطن بوست في صفحتها الأولى صورتين لمولاي، الملك سيهانوك، جالسا في نفس الكرسي - والتعليق على الصورة يقول إن الكرسي هو نفس الكرسي، والرجل هو نفس الرجل، إن الفرق الوحيد هو فارق العمر.

وبعد انتخاب رئيس الدولة، الملك، قام على وجه السرعة، عالما بأننا سنشترك في الجمعية العامة بتعيين رئيسي وزراء حكومة جلالته وفقا للمادتين ١٣ و ١٤ من الدستور، وبناء على اقتراح رئيس الجمعية الوطنية ونائبي الرئيس. والشخصان المعينان هما النائب الأول لرئيس الوزراء والنائب الثاني لرئيس الوزراء - أنها فكرة يصعب تقريبها إلى الأفهام. وهنا، وللمرة الثانية، فإننا لم نفعل تماما ما يفعله الآخرون، ولكن ماذا يهم! إننا هنا أمامكم، ونحن نفهم بعضنا جيدا، وهذا أكثر من أي شيء آخر مفتاح النجاح، أي مفتاح السلم والاستقرار في كمبوديا.

وسوف يتم تشكيل مجلس وزراء محدد وجديد؛ ولن أهدر وقتكم بالحديث عن الدستور، ولكن أود أن أطمئن المتشددين في مسائل القانون الدستوري - وأنا أدرس القانون الدستوري - إن الدستور الجديد ينص على أن يكون في نهاية الفترة الانتقالية رئيس وزراء واحد، لذلك اطمئنوا من فضلكم.

لقد تم توزيع الحقائب الوزارية بين حزبين أو ثلاثة؛ وسنعود بسرعة إلى كمبوديا لتعيين الوزراء. وتظل الحقيقة قائمة وهي أن هذه حكومة بعثت بعد ٢٣ عاما من الحرب والمعاناة التي تجل عن الكلام، لكي تحكم البلاد، لا لتحكم وحدها، وإنما لتحكمها بمساعدة المجتمع الدولي.

إذن، ما هي المشاكل التي ستواجهها أو ينبغي أن تواجهها كمبوديا؟ هذه هي النقطة الثالثة التي أود أن أتحدث عنها في بياني هنا اليوم.

المشكلة الأولى من هذه المشاكل الاستثنائية هي مشكلة الأمن الداخلي، وهنا أود أن أشير إلى نوعين من المشاكل الأمنية. أولا هناك المشكلة الأمنية الناتجة عن وجود مسلحين، وعصابات مسلحة؛ لأنه، وسواء أعجبنا ذلك أم لم يعجبنا، فإن عملية الأمم المتحدة لم تنجح في نزع أسلحة الـ "٧٠ في المائة على الأقل" من المشاهير وتسريحهم، لأنها أهدرت وقتها في الجدل بشأن الـ "٧٠ في المائة" - واستميح الأمريكيين عذرا هنا - لقد قال الأمريكيون بأن علينا إضافة كلمتي "على الأقل"، ومن ثم كان هناك أولئك الذين يريدون نزع أسلحتهم جميعا. وما زال الطريق أمامنا طويلا لتحقيق ذلك، وهذا هو الوضع الذي ورثناه.

ثم هناك المشكلة الأمنية المتمثلة في المجموعة التي تسمى الخمير الحمر. دعنا لا نسميهم بعد اليوم، من فضلكم، حزب كمبوديا الديمقراطية. إن هذا الحزب موجود فقط بالاقتران مع تطبيق اتفاقات ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، أي، إذا كان هناك مجلس وطني أعلى. وفي اليوم الذي تنشأ فيه جمعية، ويتولى السلطة رئيس جديد للدولة، وأولا وقبل أي شيء آخر، في اليوم الذي تشكل فيه حكومة بموجب تلك الاتفاقات، فإن المجلس الوطني الكمبودي الأعلى لن يعود له وجود.

ولذلك لم يعد من الملائم أن نتكلم عن "جزء". وفضلا عن ذلك، إن الأجزاء القديمة أدمجت في إطار جمعية وطنية وحكومة ملكية وبإدارة ملكية وقوات مسلحة ملكية. بقي أن نتناول مسألة الخمير الحمر الذين نطلق عليهم اسم "مجموعة". ما هو الموقف بالنسبة لهم؟

أولا كما تشرفت بالقول في خطابي بالأمس، إن موقف الحكومة الملكية واضح للغاية:

"نحن مستعدون لأن نرحب بالخمير الحمر في القوات المسلحة الملكية لكمبوديا".

A/48/PV.15

ونحن مستعدون لأن نقبلهم بصفتهم مستشارين في حكومتنا. ولكن في مقابل ذلك من حقنا باعتبارنا الممثلين الشرعيين والقانونيين لشعب كمبوديا أن نطلب منهم أولا أن يعترفوا بالدستور - وقد فعلوا ذلك - وأن يعترفوا بصاحب الجلالة الملك - وقد فعلوا ذلك أيضا؛ وأن يعترفوا بالحكومة الملكية التي عيّن رئيسي وزرائها صاحب الجلالة الملك وفقا للدستور الجديد. وهذا هو أقل شيء.

ونود أن نغتنم هذه الفرصة لكي نشكر كل الحكومات الصديقة ونعرب لها عن امتناننا على الاعتراف قانونا بالحكومة الملكية في كمبوديا باعتبارها الهيكل الحكومي الذي يعتبر الممثل الشرعي الوحيد لكمبوديا.

ثانيا - هذه ليست شروطا مسبقة - إن مجموعة الخمير الحمر، مثل المجموعات الكمبودية الثلاث السابقة عليها أن تقوم بتسريح قوات جيشها وحل إدارته، لكي يكون هناك جيش وطني ملكي واحد وإدارة وطنية ملكية واحدة. وهذا المطلب، فيما يبدو لنا، معقول ومشروع. لماذا لا يفعلون مثل الآخرين؟ نحن أيضا نود من مجموعة الخمير الحمر أن تفتح منطقتها المستقلة. إن الدستور الكمبودي ينص على أن الاقليم الوطني لا يقبل التجزئة. والخمير الحمر اعترفوا بهذا الدستور. وعليهم أن يقوموا بتطبيق هذا الحكم الأساسي من أحكام الدستور. وهذا أيضا مطلب معقول تماما.

كيف سنحل كل هذه المشكلات؟ نحن ننتظر رد السيد سامفان. واسمحوا لي أن أبلغ المجلس بأنني قبل أن أحضر هنا وجّه السيد سامفان إلينا رسالة مازال يتكلم فيها عن "القوات الفييتنامية" وعن الاتفاق. إنه يتكلم عن القوات الفييتنامية التي مازالت تهاجم قوات الخمير الحمر الوطنية، ولا تظنوا أنه يعنينا بكلمة "الاتفاق"؛ إنه ليس اتفاق هون سين - راناريد إنه يقصد بذلك الولايات المتحدة الأمريكية.

والمملكة المتحـــدة وروسيا وفرنســـا واليابـان واستراليـا. هـذا هو "الاتفاق" الذي، مع فييت نام، كان يريد منذ فترة ليست طويلة القضاء على القوات الوطنية. وهذا "الاتفاق" قد قاده السيد ياسوشي أكاشي والجنرال ساندرسين.

ونحن نأمل في الطاولة المستديرة التي ستنعقد في غضون شهر، وعلى ما أعتقد في شهر تشرين الثاني/نوفمبر، أن ينجح صاحب الجلالة الملك بحكمته وشهامته في حل هذه المشكلة لأننا نحتاج إلى المصالحة الوطنية. نحن نحتاج إلى السلم بعد ٢٣ عاما من الحرب والمعاناة. يتعين علينا الآن أن نعيد بناء ونعيد تعمير كمبوديا المدمرة. وبشأن مسألة الطاولة المستديرة أود أيضا أن أضيف ايضاحا بأنها لن تكون مناقشة بين طرفين. ليكن هذا واضحا تماما. إنها لن تكون مناقشة بين أطراف. ولكنها ستكون جلسة يرأسها الملك للممثلين الشرعيين ومجموعة. وهذه المجموعة يجب عليها أن تقرر بسرعة ما إذا كانت تريد أن تبقى داخل المجتمع الدولي في إطار الشرعية أو خارج الشرعية. هذا هو موقفنا بشأن هذه المشكلة المعروفة.

بقي الآن أن أتكلم عن إعادة البناء الوطني وإعادة التأهيل الوطني. واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة الفريدة لكي أعرب للمجتمع الدولي، وخاصة لفرنسا واليابان، عن امتناننا لتكرمهما بتنظيم مؤتمرين متتابعين، بالنجاح الذي نعرفه، أحدهما في طوكيو والثاني، في الآونة الأخيرة، في باريس حول إعادة البناء والتأهيل في كمبوديا.

أصل الآن إلى الختام كما يلي: إن بعض الأعضاء في الأمم المتحدة نظرا للمشكلة التي تواجهها هذه المنظمة في الوقت الراهن يودون أن نكتفي بهذا النجاح الكبير. صحيح أن عملية الأمم المتحدة في كمبوديا تمثل نجاحا كبيرا. ولا يريد المرء تابعا مثل رامبو الأول أو رامبو الثاني. رامبو واحد يكفي. الأول كان طيبا، ولكن عادة فإن التابع لا يكون على درجة جودة الأول. إنني أوافق، كمبوديا توافق علي أن ولاية سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا بمقتضى اتفاقات ٢٣ تشرين الأول/اكتوبر قد انتهت بالنجاح الأكبر. وأود مرة ثانية أن نشيد بها هنا. لقد انتهت هذه الولاية.

ومع هذا، أود أن أسترعي انتباه المجلس إلى أن اتفاقات السلام تتضمن أربعة أجزاء هامة. يتناول الجزء الثالث منها الضمانات التي يقدمها المجتمع الدولي، عن طريق الأمم المتحدة، فيما يتعلق بأمور تشمل استقلال كمبوديا وسيادتها وسلامتها الاقليمية وأمنها الداخلي.

إن على المجتمع الدولي التزاما بمقتضى هذه الاتفاقات. ولقد قلت إن كمبوديا ليست لديها موارد كثيرة لتضمن أمنها. ولما كانت كمبوديا قد دمرت، فإنها يجب أن تكرس كل الموارد التي تمنحها لها بواعز الشفقة بلدان صديقة للإنعاش الاقتصادي والاجتماعي وسائر أنواع الإنعاش الأخرى. ومن ثم، فإن هناك التزاما من جانب المجتمع الدولي.

النقطة التالية تتعلق بالجزء الرابع من اتفاقات باريس الذي يشير إلى إنعاش وتعمير كمبوديا. وبعد وضع هذين الجزأين الأساسيين في الاعتبار، ألن يكون معقولا - بعد إنفاق أموال طائلة، وبعد بذل العديد من الجهود، وبعد إزهاق العديد من الأرواح في قضية نبيلة - أن يكون هناك وجود صغير للأمم المتحدة في كمبوديا، ليس باستمرار عملية حفظ السلام التي أعطيت السلطـــة الانتقالية مهمة لها في اتفاقات ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، وإنما لزيادة الثقة التي يحتاجها الشعب الكمبودي لأنه لا يزال لا يوجد أمن كامل في كمبوديا؟

إن السيد هون سن وأنا مصران على تعزيز المصالحة الوطنية. ولقد كان السيد أكاشي يؤكد أنه إذا استمع أحد إلى الأحاديث التي أدليت بها وأدلى بها السيد هون سن خلال حملة الانتخابات فلن يصدق أن تلك المصالحة ممكنة. لكنها ممكنة. ليس مطلوبا من أحد أن يفعل المستحيل. لكن الشعب الكمبودي جعل ذلك ممكنا ويجب أن يساعد.

إننا نحن الكمبوديين مصرون على إعادة بناء بلدنا في الوقت الذي نحافظ فيه على السلام الداخلي والسلام الاجتماعي؛ ونكفل الضمانات الدولية لاستقلالنا وأمننا. هذا ما نصر على القيام به. إلا أن وجودا صغيرا للأمم المتحدة في أعقاب وجودها الكبير من شأنه أن يساعد على تعزيز الثقة القائمة فعلا.

إنني أعتذر لأصدقائي الصينيين هنا عندما أقول إنه إذا كان المرء صينيا فإنه لا يستثمر بليونين من الدولارات وبعد ذلك يحاول ادخار ٣٠ مليونا من الدولارات. إن ما يُحتاج إليه وجود صغير. إنني لم آت إلى هنا لأتسول. إن السيد هون سن وأنا سبق أن قررنا أنه إذا كان طلبنا يعتبر كبيرا على المنظمة فإننا سنتصرف بدونه. لكن هذا الوجود الصغير هو الموضوع الأول المطروح للنظر.

أود أن أشير الآن إلى عملية يجب أن تستمر مهما كانت التكلفة. وأشير إلى نزع الألغام وهو عمل سيستغرق من عشر سنوات إلى عشرين سنة. لقد زرعت ملايين الألغام في كل مكان. ويجب أن نعمل على سلامة الأجيال الكمبودية الحالية والمستقبلة. إننا نحتاج إلى شعب يزرع الحقول مرة أخرى - آلاف الهكتارات. ونزع الألغام لا يمكن القيام به بدون وجود ومساعدة المجتمع الدولي. وهنا، نود أن نعترف بمساعدة البلدان الصديقة التي أبدت اهتماما خاصا بشأن مسألة نزع الألغام.

يجب أيضـــا أن ننظر في مسألة حقوق الإنسان. وفي هذا الإطار، يجب أن أشير إلى الماضي القريب - نعم الماضي القريب. إننا نطلب ببساطة وجودا للأمم المتحدة في شكل مركز دائم لحقوق الإنسان. وإن حقوق الإنسان بكل أشكالها واردة في دستور كمبوديا الجديد.

نقطتي التالية تتعلق بالمصالحة الوطنية. إن السيد هون سن وأنا، باعتبارنا رئيسين لحكومة كمبوديا الملكية، نفضل الاحتفاظ باللجنة الدولية لتعمير كمبوديا، بدلا من إقامة هيئة تنسيقية أخرى. إن اللجنة الدولية يمكنها أن تجتمع بشكل منتظم لتقييم المساعدة التي وعد بها أصدقاؤنا. لقد قطعت وعود عديدة، نحو ٨٠٠ مليون دولار في طوكيو و ١٢٣ مليونا في باريس. يجب أن تكون هناك هيئة تنسيقية، ربما كانت برنامجا للأمم المتحدة من أجل كمبوديا. لا بد من وجود للأمم المتحدة.

بالإضافة إلى الهيئات التي ذكرتها، هناك منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). ولقد أثرت مسألة تراثنا الثقافي. وآمل أن تنظر هذه الهيئة في مشاكل تخريب وسرقة وبيع الآثار الفنية الكمبودية. إن جهود اليونسكو ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ضروري للغاية.

نقطتي النهائية، الشائكة بوجه خاص، تتعلق بالمراقبين العسكريين. لما كان هذا الأمر يثير صعوبات كثيرة جدا، فسأعطي المجلس بعض المعلومات.

أولا، إن جلالة الملك - الذي كان آنذاك ولا يزال رئيسا للدولة هو الذي كان يعتقد - مع سعادة الممثل الخاص أنه قد يكون من المستصوب أن يكون هناك وجود صغير للمراقبين؛ إذا كان الأعضاء يفضلون ذلك وإذا كان من المطمئن أن يسميهم المرء ضباط اتصال. وسيكون دورهم أساسا دورا نفسيا. ولكن على أي حال يجب أن يكون وجودهم لفترة محددة: أي ستة أشهر، أو ربما أطول من ذلك قليلا وهذا أمر يقرره مجلس الأمن وبالنسبة للعدد، قلنا ٢٠، ولكن المرء يمكن أن يقول ٢٠، أو ٣٠، أو ٣٥ أو ٥٠. وبالنسبة للولاية، فإنها ولاية مراقبين: والمراقبون هم مجرد مراقبين. لا يمكنهم أن يتخذوا أي قرار أو أن يشاركوا في أية عملية؛ يمكنهم أن يراقبوا فقط.

هذه هي بعض النقاط التي نود أن نوضحها، ولكن مرة أخرى، أقول إذا كانت هذه المسألة تثير مشكلة لمجلس الأمن، فإن سعادة السيد، هون سن وأنا مستعدان للتنازل عن مطلبنا ونواصل الاعتماد على النجاح التاريخي، وإرادة الشعب الكمبودي ليتولى المسؤولية ويمسك بزمام مصير بلده.

هذه هي الطريقة التي أود بها أن اختتم بياني - وهو بيان طويل قليلا، واعتذر عن ذلك - فتلك هي المشكلة عند الإدلاء ببيان دون نص مكتوب - ولكن هناك كلمات أطول لها نصوص.

وأود مرة أخرى عن أعرب بتواضع، ومن أعماق قلوبنا، لأعضاء المجلس، ومن خلالهم الى بلدانهم وشعوبهم، عن امتناننا العميق على كل ما قامت به الأمم المتحدة بنجاح مذهل لمساعدة كمبوديا. إن نجاح الأمم المتحدة في كمبوديا، كما قلت بالأمس، ليس إلا تعبير عن رغبة يتمسك بها كل من المجتمع الدولي الذي يرغب في إنقاذ هذا الشعب، وهذا الشعب، الذي يرغب في إنقاذ بلده.

السيد مريميه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود أولا وقبل كل شيء أن أحيي وجود صاحب السمو الملكي الأمير نورودوم راناريد، وسعادة السيد هون سن، اللذين يعتبران تجسيدا للوفاق الوطني الذي طالما تاق اليه المجتمع الدولي وفرنسا، ونشكر صاحب السمو الملكي على الملاحظات المفيدة التي أدلى بها توا عن الحالة الراهنة والماضية في كمبوديا.

إن بلدي بعد أن أخذ زمام المبادرة، منذ أربع سنوات، لعقد مؤتمر باريس المعني بكمبوديا لإعادة بناء السلم والديمقراطية في ذلك البلد، بمساعدة لم يسبق لها مثيل من جانب الأمم المتحدة، يسعده أن يرى اليوم أن أهدافه قد تحققت.

إن نجاح الانتخابات في كمبوديا يعتبر، أولا وقبل كل شيء، نجاحا لسلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا، التي أسهمت لما يقرب من سنتين، تحت سلطة الممثل الخاص للأمين العام، في إقامة الاستقرار في البلد، وتمكنت من القضاء على أشباح الخوف واستعادة ثقة سكان سحقوا وأصابهم اليأس بعد عقود من الحرب الأهلية، والرعب والاحتلال.

ولكنه يعتبر أيضا نصرا للشعب الكمبودي، إذ أنه بينما علّمت سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا حرية التعبير والدفاع عن حقوق الإنسان لذلك الشعب الشجاع الراغب في استعادة السيطرة على مصيره، فإن الكمبوديين قد اعتنقوا اليوم هذه الأفكار. وكانت فرنسا تتطلع بسعادة بالغة عندما استؤنفت المداولات السياسية الحقيقية بنشاط؛ وقد تابعنا الجلسات التي عقدت خلال الحملة الانتخابية، التي حضرها، رغم التهديدات المسلطة، مئات الآلاف من الكمبوديين الذين ذهبوا الى صناديق الاقتراع بحماس محمود. وتشيد فرنسا بشجاعة وتصميم ذلك الشعب الذي ارتبطت به فرنسا ارتباطا تاريخيا لأكثر من قرن. ويشيد بلدي أيضا بحكمة ممثليه الذين عرفوا كيف يستجيبون الى صوت المنطق وينحون خلافاتهم جانبا بغية تشكيل حكومة ائتلافية. وأخيرا، نشيد بجلالة الملك نورودوم سيهانوك، الذي كان دون شك موحد الشعب الكمبودي طوال هذه الفترة الصعبة.

وهكذا تمكن الممثل الخاص للأمين العام، بإحساس بالمهمة المنجزة، من مغادرة كمبوديا منذ أيام قليلة، معلنا تحقيق مهمة سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا، ومحيلا سلطاتها الى الحكومة الشرعية. لقد استعادت كمبوديا سيادتها الكاملة ووجدت مرة أخرى مكانها اللائق بها في آسيا والمجتمع الدولي. وقد انضمت مرة أخرى بطريقة ما الى مجتمع القانون.

ولكن الأمم المتحدة لا تستطيع أن تقنع بمغادرة البلد والإعراب عن تمنياتها للشعب الكمبودي بحظ سعيد. إنها تتحمل واجب الارتفاع الى مستوى توقعاته، وهو واجب ينبع أيضا من الأعمال التي قام بها الكمبوديون أنفسهم من أجل عملية السلم في ذلك البلد. الذي يسلم ممثلوه الحاضرون معنا اليوم بالدور المفيد الذي لعبته منظمتنا، ويطلبون منها مواصلة وجودها في كمبوديا في مجال التعمير والتنمية وتعزيز حقوق الانسان وحمايتها - استمرارا لانتصار الأفكار الديمقراطية.

ومن خلالهم تطالب الحكومة الكمبودية أيضا بالاحتفاظ بفريق من المراقبين العسكريين. ويمكنني أن أطمئن المجلس بأن حكومتي مستعدة للنظر بإيجابية في هذا الطلب. ويعتزم الأمين العام فتح مكتب موحد للأمم المتحدة في كمبوديا. وترحب فرنسا بهذه الفكرة، لأننا نشعر بأن هذا التمثيل سيكون رمزا للالتزام المستمر من جانب المجتمع الدولي والأمم المتحدة بعملية تعزيز السلم في هذا البلد.

إن الشعب الكمبودي، بمساعدة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، سيتمكن الآن من تكريس طاقاته للمهمة العظيمة التي تتمثل في إعادة بناء دولة واقتصاد. ويمكن للشعب الكمبودي أن يطمئن، في هذا المقام، على دعم بلدي الذي استضاف أخيرا اجتماع اللجنة الخاصة بتعمير كمبوديا، ويمكن للشعب الكمبودي أيضا أن يطمئن على رغبتنا في المشاركة في تعاون متعدد الجوانب مع بنوم بنه.

وبصرف النظر عن هذه النقاط الإيجابية، لا تزال هناك مشكلة لا يسعنا إلا ذكرها: ألا وهي حالة مجموعة الخمير الحمر. فهم أنفسهم رفضوا المشاركة في الانتخابات. وإذا كانوا يرغبون اليوم في الانضمام الى المجتمع الدولي، فعليهم أن يعترفوا بالسلطات الشرعية في بلدهم، وأن يفتحوا مناطقهم بالكامل، وأن يقبلوا أحكام الديمقراطية. ويجب أن يعرفوا أن أي عمل من أعمال العنف يرتكب ضد الحكومة الشرعية سينجم عنه إدانة قاطعة لا لبس فيها من جانب المجتمع الدولي لمرتكبي ذلك العمل، وأيضا، إذا اقتضى الأمر، ضد أولئك الذين قدموا لهم الدعم أو تواطأوا معهم.

وفي هذا المقام يجب أن أذكر بأنه بينما لم يعد الصك الثاني في اتفاقات باريس، الذي نص على ولاية سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا، ساري المفعول، فإن الصك الثالث لا يزال ساري المفعول. وهو يتعلق، كما يعرف الأعضاء، بالسيادة والاستقلال والسلامة الاقليمية وعدم جواز انتهاكها والحيدة والوحدة الوطنية التي تضمنها الدول الموقعة على اتفاقات باريس، بالإضافة الى الإعلان الخاص بانتعاش كمبوديا.

وأخيرا، إن روح اتفاقات باريس ينبغي أن تظل حية. وأود أن أذكر بأن اللجوء الى الرئيسين المشاركين ممكن في أي وقت وأعتقد أنني أستطيع أن أقول إن اندونيسيا وفرنسا ستتحملان بالكامل ودون تحفظ مسؤولياتهما في هذا المقام.

إن فرنسا تأمل في أن عملية استعادة السلم والديمقراطية في كمبوديا يمكن أن تكون مثالا للأمم المتحدة في تنفيذ عملياتها الأخرى لحفظ السلم. ويمكن لهذا المثال أيضا أن يرسخ في أذهان الشعوب والقادة في أوروبا وافريقيا وأمريكا اللاتينية، التي على استعداد لمناشدة الأمم المتحدة ولكن ليس بالضرورة لاختيار السلم على نحو واضح أو لبذل الجهود اللازمة من أجل هذا الغرض.

وفي الختام، أود أن أتوجه بالنيابة عن فرنسا بأطيب تمنياتي بالنجاح الى صاحب الجلالة الملك نورودوم سيهانوك وإلى قادة وشعب كمبوديا الذين يدخلون عهدا جديدا.

السيد ووكر (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إنه لمن دواعي الغبطة البالغة الترحيب في مجلس الأمن بصاحب السمو الملكي، رئيس الوزراء الأول نورودوم راناريد، ومعالي رئيس الوزراء الثاني هون سن.

إن حكومتي تود أن تغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديرنا وتهانئنا الصادقة على الاسهامات الكبيرة التي قمتم بها تحت القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة الملك نورودوم سيهانوك لتحقيق سلم حقيقي ودائم في كمبوديا. ونحن نحيي بصدق نجاحكم في تشكيل حكومة جديدة وفي اعتماد دستور سيساعد في كفالة الديمقراطية واحترام حقوق الانسان لجميع الكمبوديين.

وقبل انتخابات أيار/مايو الماضي، كانت هناك أصوات كثيرة مشككة في امكانيات النجاح في كمبوديا بل يائسة منها. وبفضل جهودكم، وشجاعة وتصميم الشعب الكمبودي، وتأييد المجتمع الدولي، فإن هذه التنبؤات الكئيبة أفحست المجال أمام أمل وثقة جديدين. بيد أن هذا الانتصار للسلم والديمقراطية لم يتحقق بسهولة. فقد دفع ثمنه دما وتضحية الكثيرون من الكمبوديين وأفراد سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا (السلطة الانتقالية). ويجب علينا أن نساعد على كفالة أن الذي تحقق بهذه التكلفة الباهظة لن يذهب سدى.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديرنا للممثل الخاص للأمين العام لكمبوديا، ياسوشي أكاشي، ولآمر قوة السلطة الانتقالية الفريق أول ساندرسن، ولجميع العاملين في السلطة الانتقالية من رجال ونساء على اسهاماتهم القيمة. لقد شرفوا بلدانهم ومؤسسة الأمم المتحدة، وهم مثال عظيم على إسهام عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم نهوضا بالسلم والأمن الدوليين. والسلطة الانتقالية

تمثل ما يمكن أن يتحقق عندما تثابر الأمم المتحدة، خلال الظروف الصعبة واندلاع أعمال العنف، للمساعدة في إعادة بناء أمة هزتها الحرب الأهلية والفظائع. إن دروس السلطة الانتقالية لن تنسى وهذه الهيئة تستجيب لتحديات الأمن الأخرى.

إن مستقبل الحرية والديمقراطية في كمبوديا هو أولا وقبل كل شيء مسؤولية الشعب الكمبودي. ومع ذلك، يبقى من الأهمية البالغة للأمم المتحدة وللمجتمع الدولي الذي استثمر كثيرا في مساعدة شعب كمبوديا. إن السلطة الانتقالية أنهت مهمتها، والحكومة الملكية الكمبودية الجديدة، بقيادة صاحب الجلالة الملك سيهانوك، تولت بحق جميع الحقوق والمسؤوليات لدولة ذات سيادة. والتحدي في المستقبل بالنسبة للمجتمع الدولي هو أن يساعدها بالطرق التي يراها سليمة لكفالة استمرار التقدم الكبير الذي تحقق، وللسماح لكمبوديا بأن تتمتع بوافر السلم الذي تستحقه.

السيد لي جاوشنغ (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): بادئ ذي بدء، اسمحوا لي أن أوجه باسم الوفد الصيني ترحيبنا الحار الى صاحب السمو الملكي سديك كروم لونغ نورودوم راناريد، رئيس الوزراء الأول في الحكومة الملكية لكمبوديا، والى معالي السيد هون سن رئيس الوزراء الثاني، وإلى الأعضاء الآخرين في وفدهما الموجود بيننا اليوم. وأود أيضا أن أتقدم إلى صاحب السمو الملكي بالشكر على البيان الذي أدلى به توا.

ويسعد وفد الصين أن يلاحظ أن تغييرات مشجعة جرت في ذلك البلد في الوقت الذي ننظر فيه في مسألة كمبوديا مرة أخرى. وفي أيلول/سبتمبر من هذا العام، أصبح الدستور الجديد ساريا في كمبوديا، وتولى الملك سيهانوك العرش، وبدأت الحكومة الجديدة في العمل. كل هذه التطورات تظهر أن عملية السلم في كمبوديا دخلت مرحلة تاريخية جديدة.

إن اتفاقات باريس وقعها قبل عامين مختلف الأطراف الكمبودية والبلدان المعنية. أما سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا (السلطة الانتقالية) فقد أنشأها مجلس الأمن بعد ذلك بفترة قصيرة، الأمر الذي يبدي تصميم الشعب الكمبودي والمجتمع الدولي على التوصل الى تسوية سياسية للمسألة الكمبودية وايمانه بهـــا. وبغية تحقيق السلم في كمبوديا، فإن الشعب الكمبودي المحب للسلم، وبمساعدة الأمم المتحدة

والبلدان المعنية، بذل جهودا دؤوبة وتغلب على مختلف الصعوبات والنكسات، وحقق أخيرا النجاح الذي اعترف به العالم بأسره. ومن أجل ذلك نود أن نعرب عن تهانئنا الحارة.

إن حل مسألة كمبوديا ضرب مثلا ناجحا لحل الصراعات الإقليمية من خلال الوسائل السلمية، وأثبتت الممارسة أنه إذا صح العزم وضح السبيل. وما دمنا نعتمد على الشعوب في البلدان المعنية، وننفذ تنفيذا جادا الاتفاقات ذات الصلة ونلتزم بمبدأ تسوية المنازعات من خلال المفاوضات السلمية، مهما كانت المسألة معقدة وصعبة، فإنها ستسوى على نحو سليم.

إن الملك سيهانوك اضطلع بدور هام في تعزيز عملية السلم في كمبوديا. والملك قائد يحبه الشعب الكمبودي وهو رجل دولة ذو بصيرة. وعلى مر السنين، أسهم اسهامات كبيرة في تحقيق استقلال كمبوديا وسيادتها وسلمها ووحدتها وسلامة أراضيها، ناهضا بالمصالحة الوطنية ومحافظا على السلم والاستقرار فيها. إن الصين حكومة وشعبا تكن دائما الاعجاب العميق بالجهود التي بذلها وتنظر إليها بعين التقدير.

ولدى الاحتفال بانتصار عملية السلم في كمبوديا ينبغي ألا ننسى الذين أسهموا اسهامات بارزة في قضية السلم في كمبوديا، حتى أن بعض أفراد قوة حفظ السلم، بمن في ذلك عضوان من كتيبة الهندسة الصينية ضحوا بأرواحهم الغالية. ووفد الصين يود أن يتقدم بتعازيه الصادقة إلى أسرهم.

إن الصين كرست دائما جهودها للتسوية السياسية والشاملة للمسألة الكمبودية وأيدت جهود الملك سيهانوك والشعب الكمبودي من أجل تحقيق الاستقلال الوطني، والسلم والمصالحة، ووافق الحكومة الكمبودية من أجل تأمين السيادة الوطنية والاستقلال والسلامة الإقليمية والحياد والوحدة. وخلال مرحلة إعادة التأهيل وإعادة الإعمار في كمبوديا، تحبذ الصين قيام الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، بناء على طلب الحكومة الكمبودية، بتوفير جميع المساعدات التي تفضي الى تأمين سيادة البلد واستقلاله وسلامته الإقليمية وإلى النهوض بإعادة الإعمار الوطني والتنمية الاقتصادية.

والصين يحدوها أمل وطيد في أن كمبوديا، بعد حرب طويلة، ستبدأ السير على طريق السلم والاستقرار والازدهار بقيادة الملك سيهانوك.

السيد ماركر (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أن أعرب عن مدى سعادتي لرؤيتكم، سيدي، تترأسون مداولاتنا لشهر تشرين الأول/اكتوبر. وإنني على ثقة بأن المجلس، بقيادتكم القديرة، سيعمل على نحو ميسر وفعال.

ونحن ممتنون أيضا لسعادة السيد أدولفو راؤول تايلهاردات الممثل الدائم لفنزويلا على الطريقة المثيرة للإعجاب تماما التي أدار بها شؤون المجلس خلال شهر أيلول/سبتمبر. إنه بالتأكيد دبلوماسي ذو مهارة وخبرة عاليتين.

من دواعي الفخر والشرف لوفدي أن يتقدم بالترحيب الحار والصادق لصاحب السمو الملكي الأمير نورودوم راناريد، رئيس الوزراء الأول، وسعادة السيد هون سين، رئيس الوزراء الثاني للحكومة الملكية لكمبوديا. وإذ استمعنا إلى التقرير البليغ لصاحب السمو الملكي، يمكن للمرء أن يكون على ثقة من أنه بعد سنوات عديدة من المحن والاضطرابات، بدأت كمبوديا الآن السير بثبات على طريق الديمقراطية والسلم والازدهار.

لقد اضطلعت حكومة باكستان بدور متواضع في الجهد الدولي الرامي إلى استعادة السلم والديمقراطية في كمبوديا من خلال المساهمة بقوات ومراقبي شرطة مدنيين لسلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا (السلطة الانتقالية). وبعض المسؤولين الباكستانيين قد ساعدوا أيضا في إجراء الانتخابات الديمقراطية في ذلك البلد. وبالتالي فإننا نشاطر في الإحساس بالانجاز والسعادة لانتهاء مهمة السلطة الانتقالية. والواقع أن السلطة الانتقالية كانت تجربة فريدة وربما من أكثر عمليات الأمم المتحدة تعقدا. واختتامها الناجح في حد ذاته إشادة بالأمين العام، وبممثله الخاص، السيد ياسوشي أكاشي، الذي ترأس العملية، وأفراد السلطة الانتقالية، وبالطبع، وقبل كل شيء، قيادة وشعب كمبوديا، لأنه لولا ما أبدياه من الالتزام والتعاون والشجاعة والتصميم لما كان يمكن أن يتحقق هذا النجاح.

وإذ نحتفل مع شعب كمبوديا وبقية العالم لعودة الديمقراطية والسلام النسبي إلى كمبوديا لا يمكننا أن ننسى تضحيات أفراد السلطة الانتقالية من أجل تحقيق هذا الهدف النبيل. ونعبر عن مواساتنا وتعازينا لأســـــر وحكومات جميع الجنود الشجعان في السلطة الانتقالية الذين ضحوا بحياتهم من أجل السلام والاستقرار في كمبوديا.

إن الإسهام الحيوي لجلالة الملك نورودوم سيهانوك طوال العملية الطويلة كلها لا يمكن المبالغة في التأكيد عليه. وأثناء أحلك أيام كمبوديا، واصل عمله كمصدر أمل لذلك البلد. إننا نرحب بتوليه عرش كمبوديا ونأمل أن يواصل القيام بدور هام في تعزيز السلام والاستقرار في بلاده وفي تحقيق مصالحة وطنية حقيقية. وفي هذا المنعطف، أود أيضا أن أؤكد من جديد التأييد التام من حكومة باكستان للحكومة الجديدة في كمبوديا.

لقد سرنا أن علمنا أنه يجري القيام حاليا في أمانة الأمم المتحدة بتقييم لتجربة السلطة الانتقالية. ونحن على ثقة من أن تقييما متعمقا لمختلف جوانب عملية الأمم المتحدة في كمبوديا سيؤدي إلى نتائج قد تكون عونا في أماكن أخرى. وسيكون من المفيد لو يجري تشاطر نتائج هذا المسعى المحدد مع الدول الأعضاء.

إن عملية الأمم المتحدة في كمبوديا كانت أيضا هامة من بعض الجوانب الأخرى. فلقد كان لها هدف محدد بوضوح، وكان أمامها إطار زمني محدد لبدئها، وكانت تحظى بتأييد المجتمع الدولي وبقيادة بارعة.

أثناء فترة الصراع والاضطراب في كمبوديا، وهي الفترة التي خلفناها الآن وراءنا بسرور، دمرت البنية الأساسية للبلد تدميرا كبيرا وعانت مؤسساته معاناة ملموسة. ومع أن ولاية السلطة الانتقالية قد انتهت بإنشاء حكومة دستورية في كمبوديا، فإن الحاجة إلى المساعدة الدولية لا تزال كبيرة. ومن أجل تدعيم المكاسب المحرزة فعلا وكذلك كفالة المصالحة الوطنية وتعزيز الديمقراطية في كمبوديا، من المهم أن ينتهي بأسرع ما يمكن إعادة بناء البنية الأساسية لكمبوديا ومؤسساتها. ولأجل هذا الغرض يتعين على البلدان المتقدمة النمو والغنية أن تواصل الالتزام الذي أبدته تجاه كمبوديا.

لقد أحاط وفدي علما بالرسالة المشتركة التي كتبها إلى الأمين العام رئيس الوزراء الأول ورئيس الوزراء الثاني لكمبوديا، يطلبان فيها وزع ٢٠ إلى ٣٠ من المراقبين العسكريين الدوليين غير المسلحين لفترة ستة أشهر للإشراف على حالة الأمن والحالة العسكرية في كمبوديا ولرفع تقارير عما يتوصلون إليه من نتائج إلى الأمين العام. ووفدنا يؤيد بقوة ذلك الطلب الكمبودي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل باكستان على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد كيتنغ (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نيوزيلندا أيضا ترحب ترحيبا حارا بوجود رئيس وزراء الحكومة الملكية الكمبودية الجديدة بيننا هنا: صاحب السمو الملكي الأمير رانارید وسعادة السيد هون سين. ونحن نحيي رئيس الوزراء، وجلالة الملك سيهانوك الذي اضطلع بدور أساسي في وضع الترتيبات الدستورية الجديدة.

يستطيع مجلس الأمن اليوم أن يتمتع بترف نادر الحدوث، ترف ممارسة مسؤولياته عن صون السلم والأمن الدوليين، لأننا اليوم نحتفل بتحقيق النجاح. وما من شك في أن سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا (السلطة الانتقالية)، والعملية التي أشرفت عليها كانتا فعلا ناجحتين. وكما قال صاحب السمو الملكي في خطابه يوم أمس أمام الجمعية العامة، هناك بلدان كثيرة اضطلعت وأفراد كثيرون اضطلعوا بأدوار هامة في تحقيق هذا النجاح: أعضاء الفريق الأساسي؛ والأعضاء الدائمون في هذا المجلس؛ وبصفة خاصة بلدان المنطقة، أعضاء رابطة أمم جنوب شرقي آسيا (الآسيان)، الذين حافظوا على قضية كمبوديا أمام أعين المجتمع الدولي لفترة طويلة من الزمن.

لا بد أن نوجه إشادة خاصة إلى الأمين العام وممثله الخاص السيد أكاشي، وإلى قائد قوة السلطة الانتقالية، الجنرال ساندرسون، وجميع الأفراد العسكريين والمدنيين الذين شاركوا في عملية السلطة الانتقالية. إن بعض أفراد السلطة قد ضحوا بحياتهم من أجل كمبوديا، ولا يمكن أن يكون هناك دليل أوضح من هذا على التزام هؤلاء الأفراد وحكوماتهم بعملية استعادة السلام.

وكما نعلم جميعا، بالرغم من حسن نوايا جهود العالم الخارجي، فإن جهودنا وحدها ما كان يمكن أن تحقق النجاح الذي نحتفل به اليوم. إن جهودنا ما كانت تحقق أي شيء لو لم يدعمها تصميم الشعب الكمبودي على وضع حد لإراقة الدماء والاقتتال الذي جعل التاريخ الأخير لكمبوديا تاريخا مأساويا. وذلك التصميم كان واضحا قبل الانتخابات من الأعداد الكبيرة من اللاجئين الذين عادوا إلى بلادهم، والأعداد الهائلة من الناس الذين سجلوا أسماءهم للمشاركة في الانتخابات. ولكن أفضل إثبات جاء عند إجراء الانتخابات. فالمواطنون الكمبوديون العاديون أبدوا أنهم لن يخافوا من تهديدات العنف والترهيب. وبدلا من ذلك، اغتنموا الفرصة التي عرضت عليهم واستفادوا منها إلى أبعد حد.

إننا نرحب ترحيبا بالغا بأن قادة كمبوديا، باستثناء واحد، استجابوا لهذا الإبداء من جانب شعب كمبوديا ووضعوا خلافاتهم جانبا وشكلوا حكومة جديدة للمصالحة الوطنية. ونلاحظ من بيان صاحب السمو الملكي أمام الجمعية العامة، وقد استمعنا إليه يقول ذلك مرة أخرى اليوم، إن الحكومة الجديدة لا تزال

تتيح للخمير الحمر الفرصة للانضمام إلى العملية السياسية الجديدة. ولكن في ضوء تاريخهم المروع فإنهم لا يمكن أن يتوقعوا التعاطف من المجتمع الدولي إذا ما واصلوا رفض السير على طريق السلام والتعاون.

وكما حدث في الماضي، سيحدث في المستقبل. وإذا كان لكمبوديا أن تواصل عملية إعادة إنشاء مجتمع عامل وناجح، فستفعل ذلك نتيجة لجهود الكمبوديين أنفسهم إلى حد كبير. ويتعين عليهم أن يحتلوا مكان الصدارة في صياغة مصيرهم الخاص بهم.

ولكن يجب على المجتمع الدولي أيضا أن يضطلع بدوره. إن نهاية عملية سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا لا تعني نهاية تدخل الأمم المتحدة في كمبوديا. لقد حدد الأمين العام في تقريره الأخير عددا من المقترحات لمواصلة اشتراك الأمم المتحدة في كمبوديا. وأكد صاحب السمو الملكي في خطابه بالأمس على المسائل التي تعلق عليها الحكومة الكمبودية أهمية خاصة: إنشاء مكتب موحد للأمم المتحدة في بنوم بنه؛ واستمرار وجود برامج الأمم المتحدة للتنمية والإغاثة في كمبوديا؛ وإنشاء مركز لحقوق الإنسان في بنوم بنه؛ ومواصلة عمليات إزالة الألغام في إطار المركز الكمبودي للألغام. وتؤيد نيوزيلندا جميع هذه العناصر، وهي على ثقة من أنه سيتم تنفيذها من قبل الأمين العام وبقية أجزاء منظومة الأمم المتحدة.

وفيما يتعلق بالمجلس، نلاحظ أن رئيسي الوزراء قدما طلبا الى الأمين العام لإرسال ما يتراوح بين ٢٠ و ٣٠ مراقبا عسكريا غير مسلحين، لفترة ستة أشهر بعد نهاية ولاية السلطة الانتقالية. وتلقى المجلس قبل قليل تقريرا من الأمين العام. ونحن نتطلع الى النظر في هذا الطلب في ضوء توصيات الأمين العام.

لقد آن الأوان لينظر هذا المجلس في إصدار قرار جديد بشأن كمبوديا يستجيب لهذا الطلب بتوفير مراقبين عسكريين، ويعالج الجوانب الأخرى في مرحلة ما بعد وجود الأمم المتحدة في إطار سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا. ونأمل أن يستكمل هذا الإجراء في هذا الأسبوع. وفي هذا الصدد، نذكر بالمبادرة القيمة التي أقدمت عليها الولايات المتحدة خلال رئاستها للمجلس في آب/اغسطس، عندما عقدت اجتماعا لفريق عامل مفتوح العضوية لجميع البلدان المهتمة بمشكلة كمبوديا، من أجل فتح باب مناقشة مشروع قرار. ونأمل في اتباع إجراء مماثل للتوصل الى مشروع قرار بشأن الموضوع، وبذل جهود خاصة للتشاور مع ممثلي كمبوديا والبلدان الأخرى في المنطقة. وكما ذكر صاحب السمو الملكي الجمعية العامة بالأمس، اضطلعت بلدان كثيرة بدور خاص في كمبوديا. ولا تزال هذه البلدان تهتم اهتماما خاصا بكمبوديا، وبإمكانها أن تقدم إسهاما قيما. وينبغي للمجلس أن يراعي ذلك لدى مواصلته لأعماله لمساعدة كمبوديا باسم المجتمع الدولي.

السير ديفيد هناي (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود، باسم حكومة بلادي، أن أرحب ترحيبا حارا بصاحب السمو الملكي الأمير نورودوم راناريد في هذه المناسبة التاريخية.

إن المملكة المتحدة تعرب عن مشاعر التقدير والإعجاب للدور الحيوي الذي قام به، بالاشتراك مع صاحب الجلالة نورودوم سيهانوك، ملك كمبوديا، ومعالي السيد هون سن، في ضمان التنفيذ الناجح لاتفاقات باريس. ونأمل في أن يواصلوا جهودهم، بدعم دولي ثابت من أجل تحقيق السلم والاستقرار لفائدة جميع أبناء كمبوديا.

لقد تكللت عملية الأمم المتحدة في كمبوديا بالنجاح الحقيقي، على الرغم من التنبؤات الكثيرة بوقوع كارثة، طيلة فترة ما قبل الانتخابات. وقد نوه صاحب السمو الملكي الأمير نورودوم راناريد في الخطاب الذي ألقاه بالأمس أمام الجمعية العامة وأشاد عن حق بقوات سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا التي قامت بدور حاسم في الجهد الرامي الى تحقيق الديمقراطية والحرية للشعب الكمبودي. وأود أن أضيف تقدير حكومة بلادي لموظفي السلطة الانتقالية ولرئيسها، ياسوشي أكاشي، على عملهم الدؤوب في ظل ظروف صعبة للغاية. وأعرب عن تعاطفي ومواساتي لأسر الذين فقدوا أرواحهم في كمبوديا في سبيل السلم.

وعلى الرغم من أن ولاية السلطة الانتقالية قد انتهت الآن، ستظل كمبوديا تحتاج لمساعدة المجتمع الدولي وتستحقها. والمملكة المتحدة تؤيد استمرار المشاركة الوثيقة للأمم المتحدة في كمبوديا من خلال وكالاتها وبرامجها المتخصصة. وإننا نتطلع الى توصيات الأمين العام بشأن مواصلة اشتراك الأمم المتحدة، وسنوليها اهتمامنا العاجل والجاد. وستنضم المملكة المتحدة الى بقية أعضاء المجتمع الدولي في تقديم الدعم من خلال برامج المعونة الثنائية.

إن الديمقراطية نبته هشة. ومن الأهمية بمكان أن يعمل الآن جميع الكمبوديين معا، وبمساعدة المجتمع الدولي، على رعايتها وصونها. وسيتطلب الأمر الكثير من العمل الشاق والعزيمة لترسيخ الإنجازات المحققة حتى الآن. ويمثل الدستور الجديد خطوة هامة وطيبة نحو هذا الهدف. ويسر المملكة المتحدة بشكل خاص أن أحكاما قوية خاصة بحقوق الإنسان تشكل جزءا مركزيا من ذلك الدستور. ومن الضروري احترامها.

كثيرا ما تنتقد الأمم المتحدة بوصفها غير فعالة وغير قادرة على الاستجابة لتحديات عالم تزداد فيه الاضطرابات. إن نجاح عملية الأمم المتحدة هذه في كمبوديا، بل في الواقع

مجرد وجود ضيفينا المحترمين في هذه القاعة، يبرهنان لهؤلاء المنتقدين أن الأمم المتحدة قادرة على أن تعمل بالطريقة التي أرادها لها الميثاق، وأن المشاكل التي تبدو مستعصية يمكن حلها، وأن السلم يمكن استعادته وأن النور يمكن أن يضيء الظلام الذي ساد كمبوديا قبل زمن ليس ببعيد. ولنأمل في أن يكون مثل كمبوديا درسا لنا ومصدر إلهام.

السيد هاتانو (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إنني مسرور لعقد هذه الجلسة لمجلس الأمن اليوم، وسعيد بالطريقة التي يجري بها عقده. وأود أن أرحب بصاحب السمو الملكي الأمير نورودوم راناريد، رئيس الوزراء الأول، ومعالي السيد هون سن، رئيس الوزراء الثاني في جلستنا اليوم.

وتعرب حكومة بلادي عن تأييدها الكامل لحكومة كمبوديا الملكية، التي أنشئت من خلال عملية ديمقراطية، والتي تستند الى إرادة شعب كمبوديا. والواقع أنه بفضل النجاح الكبير الذي حققته الانتخابات العامة في شهر أيار/مايو الماضي، واعتماد الدستور الجديد عقب ذلك، وجلوس جلالة الملك نورودوم سيهانوك على عرش البلاد، وتشكيل الحكومة الملكية في كمبوديا، أصبح بإمكان الشعب الكمبودي أخيرا أن يكرس طاقاته لاستئناف حياته وإعادة بناء بلاده. وأود في هذه المناسبة أن أشيد إشادة حارة بالجهود الدؤوبة التي بذلها كل المعنيين، وبصورة خاصة الأمين العام وممثله الخاص السيد أكاشي، وعلى الأخص جلالة الملك نورودوم سيهانوك، الذي ضمنت حكمته وقيادته نجاح عملية السلام.

إنني أثني على الإنجاز الرائع الذي حققته سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا. لقد قامت السلطة الانتقالية بدور حيوي في استعادة السلم والحرية والديمقراطية في كمبوديا، وفقا للولاية المناطة بها بموجب اتفاقات باريس. إن إنجازها يضع معيارا جديدا لعمليات حفظ السلام، وإنني مقتنع بأن الخبرة المكتسبة من السلطة الانتقالية ستعطي الأمم المتحدة البصيرة المفيدة في عملياتها المقبلة.

ومع أن السلطة الانتقالية قد أنجزت ولايتها ومن المقرر أن تكمل انسحابها بحلول ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، فإن هذا لا يعني أننا نستطيع أن نصرف انتباهنا عن كمبوديا. فعلى النقيض من ذلك، من الضروري أن يقدم المجتمع الدولي دعما مستمرا للجهود التي يبذلها شعب كمبوديا لإعادة بناء بلاده التي مزقتها الحرب. وهذا الدعم الآن ضروري بشكل خاص بعد إنشاء الحكومة الجديدة.

أشار صاحب السمو الملكي الأمير نوردوم راناريد، في بيانه يوم أمس أمام الجمعية العامة الى أن:

"كمبوديا الجديدة بحاجة الى العون والمساعدة من المجتمع الدولي ... من أجل تعمير بلادنا المعدمة وإعادة تأهيلها". (A/48/PV.15)

وهذا فيما أعتقد هو على وجه الدقة ما دار في ذهن الأمين العام للأمم المتحدة عندما تكلم عن أهمية بناء السلم في مرحلة ما بعد الصراع في تقريره المعنون "خطة للسلام".

ومن نافلة القول أن المساعدة الاقتصادية لتعمير وإعادة تأهيل كمبوديا من شأنها تعزيز وتقوية السلام الهش الذي استعيد بعد عقود من الصراع والمعاناة الإنسانية التي تجل عن الوصف.

واليابان، كدولة آسيوية مجاورة، شاركت عن كثب في عملية السلام في كمبوديا. ودعمت اليابان جهود السلام من خلال اشتراكها في مداولات مجلس الأمن، ومن خلال استضافة اجتماعات دولية، وارسال أفراد للمشاركة في عملية حفظ السلام والتوسط فيما بين أطراف الصراع.

وفي حزيران/يونيه من العام الماضي استضافت حكومة بلادي في طوكيو المؤتمر الوزاري الخاص بإعادة تأهيل كمبوديا وتعميرها، وفي الشهر الماضي في باريس ترأست اليابان وفرنسا اللجنة الدولية الخاصة بتعمير كمبوديا. وفي هذين الاجتماعين تم التعهد بتقديم بليون دولار تقريبا لتعمير كمبوديا، بما في ذلك تعهد اليابان بتقديم ما يقرب من ٢٠٠ مليون دولار.

إن مهمة التعمير بدأت لتوها. ويتوقع من الشعب الكمبودي أن يركز كل طاقاته وموارده على إعادة التأهيل والتعمير من أجل ضمان سلام دائم في بلاده. إن الاستقرار الاقتصادي الذي يتحقق بهذه الجهود سوف يعزز، بدوره، الاستقرار الاجتماعي والسياسي الذي يجعل من الممكن تحقيق الازدهار والسلام الدائم في كمبوديا.

في الختام أود أن أكرر أن انتهاء عملية السلطة الانتقالية يعد بداية عملية طويلة لبناء كمبوديا الناعمة بالسلم والازدهار. ولهذا يحدوني الأمل في أن يعتمد مجلس الأمن بأسرع ما يمكن قرارا شاملا

يسعى الى تعزيز السلام والاستقرار في كمبوديا وضمان أن يكون التقدم المحرز حتى الآن تقدما لا رجعة فيه.

السيد إردوس (هنغاريا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود، بداية، أن أرحب أحر ترحيب هنا بيننا، بصاحب السمو الملكي، الأمير نوردوم راناريد، النائب الأول لرئيس الوزراء في الحكومة الملكية، ومعالي السيد هون سن، النائب الثاني لرئيس الوزراء لحكومة كمبوديا الملكية.

إن الرسالة التي نقلت الينا للتو تجسيد أمين للفصل الجديد الذي انفتح في تاريخ شعب الخمير نفسه. وإنني متأكد بأن مجلس الأمن سينظر باهتمام وبطريقة ايجابية في المسائل التي أثارها بيان الأمير نوروم راناريد.

إن جلسة اليوم حدث سعيد للاحتفاء بجهود شعب كمبوديا والمجتمع الدولي الرامية الى ضمان انتصار السلم والديمقراطية في كمبوديا. إن تأسيس جمعية تشريعية عقب الانتخابات واعتماد دستور جديد، وتشكيل حكومة جديدة، ومؤخرا انتخاب ملك مملكة كمبوديا، لهي جميعها أمثلة بارزة وبليغة على ما تم انجازه.

ففي عالمنا الحافل بالتوتر والحروب والحرائق، ينبغي علينا أن نقدر حق التقدير هذا الجهد الذي يسر وضع حد للخراب والمعاناة التي حلت بشعب هذا البلد على نحو قاس وطي صفحة من أحلك صفحات تاريخه الحديث. إن سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا، التي شاركت فيها هنغاريا مشاركة متواضعة، كانت أوسع وأكبر عملية في تاريخ المنظمة. وقد حققت هذه العملية أهدافها بنجاح.

إن سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا، بقيادة الممثل الخاص للأمين العام، السيد ياسوشي أكاشي، وجميع الموظفين الدولين المشاركين فيها، عملت في ظل ظروف بالغة التعقيد إلا أنها استطاعت أن تساعد كمبوديا على الوقوف على قدميها مرة أخرى واستعادة الظروف اللازمة لضمان نجاح ذلك البلد في تصريف أموره.

واذا نظرنا الى الوراء لوجدنا من الأسباب الوجيهة ما يسمح لنا بأن نقول إن وجود الأمم المتحدة في كمبوديا يمكن أن يعد نموذجا يحتذى. فبالرغم من الصعوبات الكبيرة، ووقوع الإصابات والتوتر الشديد، وكلها حدثت عندما بدأت كمبوديا السير على الطريق نحو التسوية التي توختها اتفاقات باريس، فقد تمكن المجتمع الدولي من تجنب العوائق في طريق المصالحة والتعمير الوطني.

ومن أهم الدروس المستقاة من هذه الفترة الأخيرة هو كم كانت الأمم المتحدة محقة عندما رفضت الانسحاب في وجه الصعوبات ومحاولات الترهيب العسكرية أو غيرها من أشكال الترهيب. إن مصداقية المنظمة العالمية وهيبتها تتعززان عندما تكون على استعداد لأن تلزم نفسها، على أساس خطة واضحة محددة المعالم، بأن تسير حتى النهاية في جهودها لمنع الصراع وصون السلم أو صنعه وبناء السلم في حالات ما بعد الصراع.

ومن وجهة النظر هذه، وبما أن ولاية السلطة الانتقالية قد شارفت الآن على الانتهاء، فإن من الأهمية القصوى بمكان الحفاظ على المكتسبات التي تحققت في كمبوديا وذلك بغية الاستفادة الكاملة من الفرص المتاحة الآن في البلاد وتوظيفها لصالح انبعاث شعب الخمير، ولاستعادة الظروف المعيشية اللائقة وضمان الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، ومن أجل الانعاش الاقتصادي والاجتماعي للبلاد.

إننا نثني على صاحب السمو الملكي الملك نوردوم سيهانوك، ونعرب عن اقتناعنا بأن التطورات الميمونة التي تشهدها كمبوديا تحت قيادته الحكيمة ستترك أثرا طيبا وستفتح مستقبلا للسلم والازدهار في ذلك البلد المدمر، وأضيف، بأنها لن تكون فقط عامل خير بالنسبة لشعب الخمير بل وبدون شك بالنسبة لامكانات إيجاد تسويات في بؤر التوتر الأخرى المنتشرة في أنحاء العالم.

السيد فورنتسوف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): لقد شعر الاتحاد الروسي بسعادة بالغة لدى سماع إعلان قيام مملكة كمبوديا، واعتماد دستور جديد في البلاد وتأسيس جهازي سلطة الدولة في البلاد، أي الحكومة والجمعية الوطنية.

إننا نرحب بانتخاب ملك كمبوديا بموجب الدستور الجديد، صاحب السمو الملكي الملك نوردوم سيهانوك الذي أسهم مساهمة قيمة في سبيل قضية المصالحة الوطنية في كمبوديا. ونعتبر أن وجود الأمير نوردوم راناريد، النائب الأول لرئيس الوزراء ومعالي السيد هون سن، النائب الثاني لرئيس الوزراء لحكومة كمبوديا الملكية هنا في مجلس الأمن يحمل دلالة عميقة. فنحن نقدر حق التقدير جهودهما الرامية الى ضمان إعادة تأهيل البلاد ونرحب بمشاركتها في جلسة مجلس الأمن هذه.

إن هذه الأحداث الهامة في حياة الشعب الكمبودي، الذي أصابته الكلالة من جراء سنوات طويلة من الصراع بين الأشقاء، تمت بفضل التنفيذ الناجح لعملية السلم في كمبوديا بمقتضى اتفاقات باريس والدور النشط الذي لعبته الأمم المتحدة. وهذه الأحداث تعتبر تتويجا ناجحا لعملية الأمم المتحدة في كمبوديا، التي كانت إحدى أكبر العمليات في تاريخ المنظمة. وولاية سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا، التي قامت بتنفيذ هذه المهمة - المحفوفة بالصعاب - لتحقيق تسوية للحرب الأهلية المطولة تمت الآن بنجاح.

ويود الوفد الروسي أن يشيد إشادة خاصة بجميع أولئك الذين ساعدت جهودهم الرائعة في تحقيق أمل الكمبوديين في حياة سلمية، ويحضرني هنا الأمين العام للأمم المتحدة، السيد بطرس بطرس غالي، وممثله الخاص، السيد ياسوشي أكاشي، وجميع موظفي سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا. إن تفانيهم وعزمهم على تحقيق الأهداف الموضوعة، معرضين حياتهم في كثير من الأحيان لخطر كبير، جعل من الممكن الانتهاء من هذه المرحلة الحاسمة على درب تعزيز عملية السلم في ذلك البلد.

وروسيا، من جانبها، اشتركت اشتراكا مباشرا في هذه الجهود؛ وقد أرسلنا ممثلينا في العنصرين العسكري والمدني من سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا، وأرسلنا أيضا أشخاصا في الوحدة الانتخابية خلال الانتخابات. لقد اضطلع الروس بعملهم بأسلوب مسؤول للغاية ومن حقنا أن نشعر بالاعتزاز بهم.

هذه الأحداث في كمبوديا تعتبر انتصارا كبيرا، ليس فحسب للشعب الكمبودي وللمجتمع الدولي برمته ممثلا في الأمم المتحدة، بل أيضا للديمقراطية. ونحن نعلق أهمية خاصة على حقيقة أن الكمبوديين، بمساعدة الأمم المتحدة، مهدوا السبيل الى السلم والوفاق الوطني في بلدهم بأسلوب يتسم بأقصى قدر من الحرية والديمقراطية وأقصد صندوق الانتخابات.

وروسيا، وهي عازمة على الاستمرار في التحول الديمقراطي عن طريق تطبيق المبدأ الأساسي للديمقراطية ألا وهو الانتخابات الحرة، تشعر بأنها قريبة جدا من الدرب الذي اختاره الكمبوديون وتقدره تماما.

والآن وقد حان وقت عودة كمبوديا الى الحياة العادية بعد عناء حرب أهلية دامت سنوات طويلة، فإن الاتحاد الروسي، الى جانب سائر أعضاء المجتمع الدولي، على استعداد لمساعدة الشعب الكمبودي في إصلاح بلده، على الرغم من أننا ندرك أن الشعب نفسه، في التحليل النهائي، هو الذي يتحمل المسؤولية عن مستقبل كمبوديا، ونحن ندعم حكومة المملكة الكمبودية المنتخبة ديمقراطيا، وعلى استعداد للاستمرار في التعاون ذي النفع المتبادل لصالح نهضة المجتمع الكمبودي سواء عن طريق الجهود المتعددة الأطراف في الأمم المتحدة أو عن طريق القنوات الثنائية.

(الرئيس) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي وزير خارجية تايلند، صاحب السعادة قائد السرب براسونغ سونسيري، الذي يود الإدلاء ببيان نيابة عن وزراء خارجية رابطة أمم جنوب شرقي آسيا (آسيان).

أرحب بوزير خارجية تايلند، وأدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد سونسيري (تايلند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي أن أعرب عن تقديري الخالص لدعوتي الى الاشتراك في هذه الجلسة ومخاطبة هذه الهيئة في وجود صاحب السمو الملكي نوردوم راناريده وصاحب السعادة السيد هون سن، وهما رئيسا الوزراء الأول والثاني لكمبوديا، على التوالي.

اسمحوا لي أيضا أن أنضم الى الذين سبقوني في الكلام في الاعراب لكم، سيدي، عن تهانئي الخالصة بمناسبة تقلدكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/اكتوبر. كما نهنئ السفير ادولفو راؤول تايلهاردات، ممثل فنزويلا الدائم، الذي أدار أعمال المجلس باقتدار في الشهر الماضي.

إذ أخاطب المجلس الآن، إنما أتكلم بصفتي رئيس اللجنة الدائمة لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا (آسيان)، التي تتألف من اندونيسيا، وبروني دار السلام، وسنغافورة، والفلبين، وماليزيا، وبلدي تايلند.

طوال الصراع الكمبودي لعبت رابطة أمم جنوب شرقي آسيا دورا نشطا في تحقيق تسوية سلمية لهذا الصراع. واندونيسيا، مع فرنسا، شاركتا في رئاسة مؤتمر باريس الذي توج بالتوقيع على اتفاقات السلم في باريس التي شكلت الأساس لعملية السلم في كمبوديا. ونحن أعضاء رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، نرحب ترحيبا حارا بالانتهاء الناجح لبعثة سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا. إن تنفيذ اتفاقات باريس، الذي بدأ بوقف إطلاق النار مكن من إجراء الانتخابات في شهر أيار/مايو، وتبع ذلك اعتماد الدستور. وهذه العملية توجت بتشكيل حكومة جديدة بقيادة صاحب الجلالة سامديتش بريه نوردوم سيهانوك، ملك كمبوديا.

استمعنا باهتمام الى بيان صاحب السمو الملكي الأمير نوردوم راناريده، رئيس الوزراء الأول في كمبوديا. ونود أن نعرب عن تأييدنا الكامل للاقتراحات التي اقترحها هنا - وكذلك في الجمعية العامة - نيابة عن حكومة كمبوديا، التي تدعو الى: أولا، إنشاء مكتب موحد للأمم المتحدة في فنوم بنه؛ وثانيا الإبقاء على مكاتب تمثل كلا من برنامج الأمم المتحدة الانمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي وغيرها من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة؛ وثالثا، الإبقاء على عنصر حقوق الانسان في سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا وتوسيعه لكي يصبح مركزا دائما لحقوق الانسان؛ ورابعا، استمرار عمليات نزع الألغام؛ وخامسا، وجود عدد صغير من المراقبين العسكريين في فنوم بنه.

ونحن نتطلع الى قيام الأمين العام بتعيين ممثل خاص له في كمبوديا. وإن الرابطة على ثقة من أن شخصا مؤهلا تأهيلا رفيعا سيتم تعيينه، ونأمل أن يكون هذا الشخص على دراية بالمسائل التي ينطوي عليها الأمر وأن يكون قادرا على تحقيق اتصال ممتاز بالقادة الكمبوديين والحكومة الكمبودية.

والرابطة تلاحظ مع الارتياح استمرار الجهود الرامية الى تدعيم المصالحة الوطنية الحقيقية. ونحن نلاحظ وجود اتفاق على عقد مناقشة مائدة مستديرة بين الكمبوديين في الشهر المقبل. وقد أعربت حكومة كمبوديا أيضا عن استعدادها للترحيب بالخمير الحمر في الجيش الملكي والحكومة الملكية باعتبارهم مستشارين.

إن رابطة أمم جنوب شرقي آسيا تود أن تقدم تحية خاصة الى الأمين العام، والى ممثله الخاص السيد ياسوشي أكاشي، والى الفريق جون ساندرسين، قائد قوة سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا وأعضاء السلطة الشجعان من الرجال والنساء على تفانيهم وجهودهم الذي لا يكل والذي تكلل بالاختتام الناجح لمهمتهم الصعبة. وهنا، نود أن نقدم تعازينا الخالصة الى حكومات وعائلات أفراد السلطة الانتقالية الذين فقدوا أرواحهم في خدمة السلام.

إن نجاح السلطة الانتقالية، رغم بعض الأخطاء والعيوب التي لا يمكن تجنبها، نجاح يمكن للأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن يفخر به بحق. وإن هناك دروسا عديدة يمكن تعلمها من السلطة الانتقالية لعمليات حفظ السلام وبناء السلام التابعة للأمم المتحدة مستقبلا.

وفي الختام، تشارك رابطة أمم جنوب شرقي آسيا الحكومة الكمبودية والشعب الكمبودي في آمالهما وتوقعاتهما بان تواصل الأمم المتحدة والمجتمع الدولي - عن طريق لجنة تعمير كمبوديا - مساعدة الأمة الكمبودية في إعادة بنائها وتأهيلها. ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا وتايلند على استعداد للاسهام بنصيبنا في تلك الجهود. ونحن نعتقد أن كمبوديا - تحت القيادة المقتدرة لصاحب الجلالة الملك نورودوم سيهانوك - ستحتل أخيرا مكانها الصحيح في منطقة جنوب شرقي آسيا، وتسهم في إحلال السلام والاستقرار والازدهار لمنطقتنا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر وزير الشؤون الخارجية لتايلند على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي.

المتكلم التالي هو ممثل استراليا، وأدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه.

السيد بتلر (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هذه مناسبة هامة في مجلس الأمن. وينبغي تهنئة المجلس والأمين العام على نجاح عملية سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا الذي ساعد على تنفيذ الاتفاقات الخاصة بالتسوية السياسية الشاملة للصراع الكمبودي والموقعة في باريس في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١. ولقد كانت تلك الاتفاقات انجازا باهرا عملت من أجله بلدان عديدة. واستراليا تفخر بأنها كانت من بينها.

لقد حققت الاتفاقات استقرارا متزايدا في منطقتنا وأعادت السلم والسيادة الى شعب مجاور، شعب، كما قال غاريث ايفانز وزير الخارجية الاسترالي عندما وقعت الاتفاقات،

"عانى بقدر يفوق الطاقة طوال أكثر من ٢٠ عاما من الحرب الأهلية وابادة الجنس المروعة. وليس هناك شعب يستحق السلم والفرصة لبناء دولته أكثر منه".

إننا نقدم تهانئنا القلبية الى الشعب الكمبودي الذي أعرب بشكل جماعي عن الشجاعة والالتزام بالعملية الديمقراطية. ولقد كان هذا عنصرا حيويا في نجاح السلطة الانتقالية. إننا نعترف - أيضا - بزعمائه المنتخبين انتخابا ديمقراطيا الذين نتشرف بوجودهم معنا اليوم، صاحب السمو الملكي الأمير نورودوم راناريد الرئيس الأول للوزراء وسعادة السيد هون سن الرئيس الثاني للوزراء للحكومة الملكية لكمبوديا، ونحيي، بطبيعة الحال، جلالة الملك نورودوم سيهانوك الذي كان ولا يزال لحكمته وقيادته ووطنيته قيمة لا تقدر بثمن.

لقد قلت منذ لحظة إن عملية سلطة الأمم المتحدة ساعدت على تنفيذ اتفاقات باريس بشأن كمبوديا. والواقع أن هذه ليست الحقيقة الكاملة. فبالاختتام الناجح للسلطة المؤقتة نفذ جزء كبير جدا من اتفاقات باريس. إلا أن اتفاقات باريس لا تزال قائمة. وهي تحظى بتأييد هذا المجلس الكامل كما عبر عن ذلك في القرار ٧١٨ (١٩٩١)؛ ولا يزال الموقعون عليها، والمجتمع الدولي بشكل عام، ملتزمين بتطبيقها المستمر. إن تلك الاتفاقات لا تزال توفر اطارا رشيدا لاشتراك المجتمع الدولي مستقبلا في كمبوديا.

وإنني واثق بأن أعضاء المجلس ملمون بمجالات الاشتراك الدولي المستمر الأساسية الثلاثة في كمبوديا كما أبرزت في اتفاقات باريس. وقد ذكرت بشكل بارز في بيان رئيس الوزراء راناريد التاريخي بالأمس أمام الجمعية العامة. وأود أن أذكر بها:

أولا، نظرا لانتهاكات حقوق الإنسان المأساوية والجماعية التي تعرض لها الشعب الكمبودي والتي تعد بالنسبة للعديد منا ستارة المسرح الخلفية الأساسية والأساس المنطقي لالتزامنا بعملية السلام، فإن اتفاقات باريس تبشر بحق بدور تقوم به في كمبوديا لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، بالبناء على المنجزات التي تستحق التقدير التي قام بها مكون حقوق الإنسان في السلطة الانتقالية.

ثانيا، تحتوي اتفاقات باريس أيضا على اعلان بشأن إعادة تأهيل وتعمير كمبوديا المدمرة. والواضح أن هذه مهمة أساسية وعاجلة اذا ما كان للسلام الذي كسب بصعوبة أن يتعزز ويجعل دائما. واستراليا ترحب بالتأكيدات المجددة لالتزام المانحين الدولي لكمبوديا الذي قطع في اجتماع المسؤولين ذوي المستوى الرفيع الذي عقد في باريس يومي ٨ و ٩ أيلول/سبتمبر للجنة الدولية المعنية باعادة تعمير

كمبوديا، وكذلك التفاهم الواضح في بيان رئيس الوزراء راناريد بالأمس لحاجة كمبوديا الى إقامة منظومات مختصة لنقل المعونة.

وأخيرا، فإن اتفاق باريس الثالث يلزم كمبوديا والمجتمع الدولي باحترام سيادة كمبوديا واستقلالها وسلامتها الاقليمية وعدم الاعتداء عليها وحيادها ووحدتها الوطنية.

إن استراليا تتطلع الى المرحلة التالية من نظر المجلس في مسألة كمبوديا. ونحن نعتقد اعتقادا راسخا أنه اذا اتفق هذا مع رغبات حكومة كمبوديا ذات السيادة، ينبغي للمجلس أن يتخذ قرارا يعلن اختتام السلطة المؤقتة بطريقة تتفق مع نطاق العملية وأهمية انجازاتها، وعندئذ سيحدد الطريق لمشاركة دولية في التنفيذ المستمر لاتفاقات باريس في فترة ما بعد السلطة الانتقالية. ونحن نرى أن ذلك القرار سيكون أكثر الاسهامات التي يمكن أن يقدمها المجلس فائدة للمهمة الهائلة، مهمة بناء الدولة التي بدأتها الدولة الكمبودية الجديدة الآن.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أدلي الآن ببيان بوصفي رئيسا لمجلس الأمن بالنيابة عن أعضاء المجلس:

"بالنيابة عن أعضاء مجلس الأمن، أود أن أتوجه بالشكر إلى صاحب السمو الملكي الأمير نورودوم راناريد، النائب الأول لرئيس الوزراء، ومعالي السيد هون سن، النائب الثاني لرئيس الوزراء، لحكومة كمبوديا الملكية، على حضورهما، وأن أعرب عن ارتياح مجلس الأمن للتطورات التي تبشر بالخير والتي حدثت في كمبوديا منذ إجراء الانتخابات في الفترة من ٢٣ إلى ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٣، وعلى وجه الخصوص إعلان الدستور الكمبودي في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ وإنشاء حكومة جديدة في كمبوديا.

"وأغتنم أيضا هذه الفرصة لكي أهنئ صاحب الجلالة الأمير نورودوم سيهانوك، ملك كمبوديا، على توليه العرش، ولكي أشيد بالدور المتواصل الذي قام به جلالته سعيا إلى تحقيق المصالحة الوطنية وتحقيق مستقبل أفضل لكمبوديا بأسرها.

"وفي ضوء الاختتام المكلل بالنجاح لولاية سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا، فإن مجلس الأمن يكرر تأكيد اعترافه بالأعمال الهامة التي اضطلعت بها السلطة الانتقالية، تحت قيادة الأمين العام وممثله الخاص، السيد ياسوشي أكاشي.

"ويؤكد مجلس الأمن أهمية مواصلة الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي من أجل توطيد السلم والديمقراطية وتعزيز التنمية في كمبوديا.

"والمجلس، إذ يأخذ في الاعتبار الرسالة المؤرخة ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ الموجهة إلى الأمين العام من صاحب السمو الملكي الأمير نورودوم راناريد، النائب الأول لرئيس الوزراء، ومعالي السيد هون سن، النائب الثاني لرئيس الوزراء، والتقرير اللاحق المقدم من الأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٧٤٥ (١٩٩٢) الذي تلقاه أعضاء المجلس لتوهم، فإنه سيواصل دراسة الحالة في كمبوديا وسينظر فيما ينبغي أن يتخذه من اجراءات في هذا الشأن".

سيصدر هذا البيان كوثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/26531.

لم يعد هناك متكلمون آخرون على قائمتي لهذه الجلسة.

الجلسة التالية لمجلس الأمن لمواصلة نظره في البند المدرج في جدول أعماله ستحدد في المشاورات مع أعضاء المجلس.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٥